

بعنوان المبادرة الوطنية للانطلاق نحو آفاق مستقبل واعد التشريعي يطلق مبادرة تتضمن التأم الإطار القيادي للمنظمة وتشكيل حكومة وحدة وعقد التشريعي



أطلق د. أحمد بحر مبادرة وطنية لإنهاء الانقسام وإعادة اللحمة الوطنية على قاعدة الشراكة السياسية، مبادرة بحر التي أعلن عنها في مؤتمر صحفي عقده بمقر المجلس التشريعي في مدينة غزة يوم أمس الأول بعد مرور عشر سنوات على الانتخابات التشريعية وما تبعها من حصار ظالم، وتضمنت المبادرة بنود عدة أهمها التأم الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير، وتشكيل حكومة وحدة وطنية من الفصائل كافة، وانعقاد المجلس التشريعي، والاعلان عن موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية، وبارك بحر الاجتماعات المرتقبة بين حركتي فتح وحماس في الدوحة، داعياً الحركتين لتحمل المسؤولية التاريخية والوطنية في إعادة اللحمة للشعب الفلسطيني.

<<< 04

د. بحر: اعتقال أمن السلطة للمفكر عبد
الستار قاسم جريمة وطنية وأخلاقية

<<< 02

النائب العبادسة يطالب هيئة القضاء
العسكري بمحاكمة اللواء ماجد فرج

<<< 02

المدهون: التشريعي يقر 3 قوانين ويُصدّر
29 قرار خلال العام المنصرم

<<< 06

التشريعي يطالب "الصحفيين الدوليين" بتحمل مسئوليته تجاه الصحفي القيق

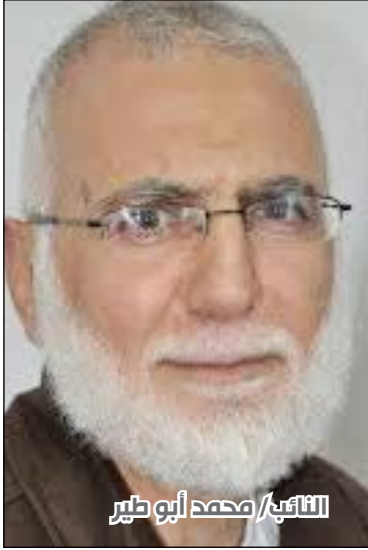
<<< 05



دعت المجتمع الدولي لموقف جاد إزاء اختطاف النواب رئاسة التشريعي تدين اختطاف الاحتلال للنائبين قفيشة وأبو طير

وأكدت أن ممارسات الاحتلال ضد النواب تعبر عن تعاليه على القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، داعية الاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية والدولية لوقف جادة لنصرة النواب المختطفين وبلورة مواقف حقيقية وآليات عملية للتصدي لسياسات الاحتلال بحق النواب المختطفين، والتدخل الفاعل بهدف ممارسة أشكال الضغط المطلوب على الكيان الصهيوني للدفاع عن الأسرى والنواب المختطفين.

يذكر أن الاحتلال ما زال يختطف سبعة من نواب التشريعي أربعة منهم من كتلة التغيير والإصلاح، ونائبين من قائمة أبو على مصطفى وهما أحمد سعدات، وخالدة جرار، بالإضافة للنائب عن قائمة فتح البرلمانية مروان البرغوثي.



النائب/محمد أبو طير

هي سياسة فاشلة لن تفلح ولن تؤتي ثمارها، مؤكدة بأن هدف الاحتلال من وراء اختطاف النواب هو عزلهم عن محيطهم الشعبي ومنعهم من خدمة شعبهم وقضيتهم.

قرصنة صهيونية

وفي ذات السياق نددت رئاسة التشريعي في بيان صحفي آخر بإعادة اختطاف الاحتلال للنائب المبعد عن مدينة القدس محمد أبو طير من منزله بمدينة رام الله مؤخراً، معتبرة ذلك قرصنة صهيونية، ومخالفة قانونية، وضرباً بعرض الحائط بكل القيم الإنسانية والبروتوكولات الدولية والحصانة البرلمانية التي من المفترض أن يتمتع بها نواب المجلس التشريعي الفلسطيني أسوة بزملائهم من برلمانيين العالم.



النائب/حاتم قفيشة

أدانت رئاسة المجلس التشريعي إقدام الاحتلال على اختطاف النائبين حاتم قفيشة، ومحمد أبو طير، ودعت في بيانين منفصلين المجتمع الدولي لموقف جاد إزاء اختطافهم، معتبرة سياسة اختطاف النواب تعبير عن إفلاس صهيوني منقطع النظير في مواجهة انتفاضة القدس التي يخوضها شعبنا الفلسطيني بكل جدارة واقتدار.

واعتبرت رئاسة التشريعي عشية اختطاف النائب قفيشة أن ممارسات الاحتلال ضد النواب تجسد عجز الاحتلال عن مواجهة الإرادة الحية والتأثير الواسع الذي يملكه نواب الشرعية الفلسطينية، مضيفة بأن سياسة الاحتلال القاضية بتغيب نواب الشعب الفلسطيني والزج بهم في السجون والاعتداء على ممتلكاتهم

النائب شهاب: أي مساس بحياة الأسير القيق سيفجر السجون ولا بد من تحرك جاد وسريع لإنقاذه

حذر مسؤول ملف الأسرى في المجلس التشريعي النائب محمد شهاب من انفجار وشيك داخل سجون الاحتلال جراء تردي الوضع الصحي الخطير للأسير الصحفي محمد القيق وفقدانه الوعي والنطق، مطالباً بضرورة التحرك السريع والجاد لإنقاذ حياته فوراً، مستنكراً صمت المجتمع الدولي على جرائم الاحتلال المستمرة بحق الأسير القيق.

وقال شهاب في تصريح صحفي أصدره مؤخراً: "نحمل الاحتلال المسؤولية الكاملة على حياة الأسير القيق المضرب عن الطعام منذ أكثر من 70 يوماً ونطالب بالإفراج الفوري عنه، كما نطالب المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية والانسانية للتحرك العاجل لإنقاذ حياته، والعمل على وقف معاناة الأسرى المستمرة والتوقف عن الانتهاكات الجسيمة التي تمارسها سلطات الاحتلال بحقهم".

وأشار بحر إلى أن اختلاق السلطة للأعداء والمبررات للتغطية على جريمة الاعتقال يشكل عذراً أقبح من ذنب، مشدداً على أن ذلك يؤكد وجود تيارات داخل السلطة وأجهزتها الأمنية تعمل على تخريب أي جهد وطني باتجاه تحقيق المصالحة الوطنية والتوافق الداخلي، وتحاول إفشال أي محاولة لإعادة اللحمة للنسيج السياسي والمجتمعي الفلسطيني، داعياً السلطة وأجهزتها الأمنية للإفراج الفوري عن د. قاسم وتقديم الاعتذار له وتقدير دوره ومكانته في المجتمع الفلسطيني.



د. عبد الستار قاسم

أدان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني قيام الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية باعتقال المفكر د. عبد الستار قاسم تحت حجج باطلة وذرائع واهية.

ووصف بحر في بيان صحفي أصدره أمس اعتقال قاسم بأنه جريمة وطنية وأخلاقية، مشيراً إلى أن ذلك يشكل تعبيراً عن التدهور الخطير في مستوى الحريات الشخصية والعامة وامتثال القانون والقيم الوطنية والأخلاقية والإنسانية في الضفة الغربية.

المصري: عملية سكري تؤكد التحام شرفاء الأجهزة الأمنية مع شعبهم

الفلسطيني، قائلًا: "تأت هذه العملية لتؤكد على حالة الرفض الشعبي والفصائلي للتنسيق والتخاير الأمني مع العدو الصهيوني الذي يشكل عاراً في جبين أصحابه".

وأوضح بأن الشرفاء من أفراد الأجهزة الأمنية أثبتوا من خلال التحامهم مع الشعب على شرف السلاح الموجه إلى صدر العدو، داعياً جميع المخلصين من أبناء الأجهزة الأمنية أن ينضموا بسلاحهم لمعركة الدفاع عن الشعب، وليس لحماية المحتل.



الشهيد أحمد سكري

أكد النائب في المجلس التشريعي مشير المصري أن عملية الشرطي الثائر أمجد سكري في بيت أيل تدل على أن انتفاضة القدس باتت خيار الشعب بأكمله، مباركا في تصريح صحفي، العملية التي نفذها الشرطي السكري الذي ثار للدماء الزكية ودافع عن كرامة شعبه ومقدساته، وقال: "كان شرطياً ثائراً في وجه عدوه المجرم".

وشدد على أن كل محاولات إجهاض الانتفاضة تتكسر على صخرة الإصرار

النائب العبادسة يطالب هيئة القضاء العسكري بمحاكمة اللواء ماجد فرج

طالب رئيس لجنة الرقابة وحقوق الانسان بالمجلس التشريعي الفلسطيني النائب يحيى العبادسة هيئة القضاء العسكري بمحاكمة مدير مخابرات سلطة رام الله اللواء ماجد فرج، مؤكداً أنه بصدد توجيه مذكرة إلى الهيئة لحثها على تحريك دعوى عمومية ضد فرج باعتبار تصريحاته تنطوي على جريمة الخيانة العظمى وصدرت عن رجل يحمل رتبة عسكرية سامية.

وشدد على ضرورة محاكمة فرج بتهمة الخيانة العظمى بناء على تصريحاته الصريحة والتي يفاخر فيها بالعمل ضد المقاومة وافشال أكثر من 200 عملية ضد الاحتلال، معتبراً ذلك أمر يوجب إنزال أشد العقوبات بحقه لخيانته الشعب والوطن والانتفاضة. واعتبر العبادسة أن صمت أركان السلطة عن هذه التصريحات يعني تحول السلطة برئاسة عباس والحمد لله الى وكالة أمنية تعمل لصالح الاحتلال، وتخون القضية الفلسطينية، ودماء الشهداء والحركة الاسيرة وتتآمر لإجهاض الانتفاضة وتجفيف منابعها.



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

عشرة أعوام في مواجهة الحصار

صادف قبل أيام الذكرى السنوية العاشرة للانتخابات التشريعية التي فازت بها حركة حماس، والتي استتبعته فرض حصار إقليمي ودولي على قطاع غزة بشكل غير مسبوق. لقد شكلت التجربة البرلمانية نقلة نوعية في مضمار العمل السياسي الفلسطيني، وبثت الروح في الحياة الوطنية بعد عقد كامل من الجمود والتكلس السياسي والبرلماني، وكان يمكن لها أن تعيد صياغة الواقع السياسي الفلسطيني وتفتح الأفاق الوطنية أمام إنجاز مشروع تحرري رشيد فيما لو تم احترام نتائجها وتم منحها فرصة العمل والعطاء والإنجاز. لكن إرادات داخلية وخارجية تقاطعت على إفشال التجربة الديمقراطية الفلسطينية، وفي القلب منها التجربة البرلمانية، وهكذا تم فرض حصار شامل، سياسيا واقتصاديا وماليا، على التجربة الجديدة، وجرى العمل على كل ما من شأنه إحباط الجهود الصادقة والمخلصة لتطوير الواقع الفلسطيني وحل أزمارته المستعصية تحت قبة البرلمان.

لقد أنجز المجلس التشريعي الثاني منذ انتخابه وحتى اليوم عشرات القوانين، ولا زال العديد من مشاريع القوانين قيد الدراسة والإنجاز، كما مارس دوره الرقابي على السلطة التنفيذية وعمل لخدمة مصالح المواطنين منذ انتخابه وحتى اليوم.

ولم يقتصر العمل البرلماني على العطاء داخل حدود الوطن بل إن المجلس التشريعي مارس الدبلوماسية البرلمانية عبر جولات برلمانية خارجية طاولت مختلف الدول العربية والإسلامية طيلة الأعوام الماضية، وعملت على تحشيد المواقف العربية والإسلامية، سياسيا وبرلمانيا، لصالح شعبنا الفلسطيني وقضيته العادلة.

فوق ذلك فقد عمل المجلس التشريعي رغم الحصار والاختطاف والمضايقات والتآمر، بفقهاء القانون المقاوم وحقق إنجازات رائعة بكل المقاييس.

سياسيا، تجسدت أزمة الحصار أكثر ما يكون في الافتقار إلى أي تحرك سياسي ودبلوماسي، فاعل ومنظم، في وجه الحصار على المستوى الخارجي.

فالجامعة العربية اتخذت مواقف صريحة ضد الحصار، وكذا منظمة التعاون الإسلامي، والعديد من الدول العربية والإسلامية والأجنبية، إلا أن ذلك ظل محصورا في الجانب الشعاري الذي لم يتبلور إلى مبادرة سياسية مؤهلة للطرح والدفاع عنها في مختلف المحافل الإقليمية والدولية.

وهكذا فإن المجموعة العربية والإسلامية في المؤسسات الدولية والمنظمات الأممية مطالبة اليوم بتبني مقاربة سريعة لمواجهة الحصار بحيث تكون قادرة على إرباك حكومة الاحتلال، وإجباره جديا على مراجعة حساباته مع مسألة الحصار.

علاوة على ذلك، ينبغي وضع خطة عملية لتوظيف الجهادين التركي والقطري في اتجاه الضغط لرفع الحصار.

فالموقف التركي الذي يتمسك بشرط رفع الحصار عن غزة لتسوية أزمة الاعتداء الصهيوني على السفينة "مرمرة" وعودة العلاقات بين الكيان الصهيوني وتركيا إلى سابق عهدها، يشكل فرصة هامة لتعزيزها وتقويتها وعدم التفريط بها.

كما إن الاستعداد التركي لتدشين ميناء بحري يربط غزة بالخارج في إطار صفقة لإنهاء معاناة غزة وأهلها الصامدين، يفتح أفقا هامة بحيث ينبغي ترويضه والتظهير له على المستوى الإقليمي والدولي بغية ترجمته عمليا على أرض الواقع.

بموازاة ذلك، فإن الدبلوماسية القطرية قادرة، بدرجة أو بأخرى، بحكم علاقاتها الإقليمية والدولية على لعب دور ضاغط بهدف إرضاخ حكومة الاحتلال لمطلب إنهاء الحصار.

إعلاميا، نحن أكثر ما نكون حاجة إلى صوغ رسائل إعلامية مؤثرة عن واقع معاناة أهالي قطاع غزة في ظل الحصار، وضخها في دواليب الإعلام الغربي والدولي بهدف التأثير في الرأي العام العالمي، فضلا عن الدعوة لتنظيم فعاليات ضاغطة في المدن والعواصم الدولية الكبرى بهدف دفع ملف حصار غزة إلى واجهة الأحداث الدولية.

وبالرغم من أهمية الجهود الخارجية، إقليميا ودوليا، في مواجهة الحصار إلا أن الدور الذي يفترض أن تضطلع به السلطة الفلسطينية يشكل أحد أهم ركائز تحدي ومواجهة الحصار، ما يقتضي ممارسة الضغط على السلطة الفلسطينية بهدف حمل السلطات المصرية على فتح معبر رفح، فضلا عن إطلاق حملة دبلوماسية واسعة تتولاها السفارات الفلسطينية في مختلف دول العالم لفضح جريمة الحصار وتجسيد الدعوات الرامية إلى إنهائه، وإيقاف التنسيق الأمني مع الاحتلال بهدف كبح أشكال العدوان والجرائم الصهيونية بحق شعبنا وأرضنا ومقدساتنا، وفي مقدمتها جريمة الحصار.

وختاماً.. فإننا في المجلس التشريعي نأمل أن تحظى المبادرة التاريخية التي أطلقناها يوم أول أمس والتي دعونا فيها إلى تحقيق وحدة شعبنا والعمل على تطبيق المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام الداخلي وتشكيل حكومة وحدة وطنية وتفعيل ملف تطوير منظمة التحرير وملف الانتخابات والمصالحة المجتمعية، وحل كافة القضايا العالقة بما فيها ملف المعابر، بما ينزع كافة الذرائع التي تحول دون فتح معبر رفح ورفع القيود المشددة عن المعابر التجارية مع الاحتلال.

وكلنا ثقة أن الحصار سيبتدع عما قريب، وأن الله سيهيئ لنا أسباب الفرج والخلاص والتحرير من نير الاحتلال، وما ذلك على الله بعزيز.



د. بحر لذي مشاركته في جنازة شهيد القسم فؤاد أبو عطوي وأحمد الزهار في محافظة الوسطى أمس

السلطة تعمل لخدمة الاحتلال
النائب قرعاوي: على السلطة إنهاء ملف
المصالحة ودعم انتفاضة القدس

العربية التي تدعم الاحتلال وتسانده دولياً، مشدداً على أن شعبنا لا يعول على المواقف الدولية ولا المؤسسات الأممية في تحرير أرضه ومقدساته.

وحول إنهاء الانقسام قال قرعاوي: "المطلوب من أجل إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية أن تتخلى السلطة عن القيود الدولية وتبدي استعدادها للمضي قدماً في طريق المصالحة الوطنية والمجتمعية، داعياً جميع الأطراف للعمل على إنجاح المصالحة لأن الشعب الفلسطيني لم يعد يحتمل الظروف والأزمات الناجمة عن الانقسام.

العملية البطولية التي قام بها الشهيد الشرطي أمجد سكري هي أبلى رد على ماجد فرج، لافتاً لأنها بمثابة لكمة قوية في وجه السلطة وكل من يقف عائق أمام هذا الشعب الفلسطيني المناضل، داعياً لاحتضان شباب الانتفاضة ودعمهم بكل السبل حتى تستمر انتفاضة القدس وتحقيق أهدافها.

ودعا الشعوب العربية للاهتمام بقضية القدس وضرورة الدفاع عن فلسطين على اعتبار أنها القضية المركزية للأمة العربية والإسلامية، محذراً من انهيار بعض الجهات

قال النائب في المجلس التشريعي عن محافظة طولكرم فتحي قرعاوي أنه يجب على السلطة الفلسطينية الاهتمام بملف المصالحة وتحقيق الوحدة بين أبناء الشعب الفلسطيني، ودعم انتفاضة القدس بكل الوسائل، والتوقف الفوري عن التنسيق مع الاحتلال، وأشار في حديث صحفي خاص "بالبرلمان" أن انتفاضة القدس انتفاضة فلسطينية متشعبة وواسعة النطاق، وهي تتقدم يوماً بعد يوم وتضع الاحتلال في مأزق كبير، منوهاً لأن جرائم الاحتلال أصبحت لا تطاق سواء عمليات القتل أو الاضطهاد والاعتقال وانتهاك المقدسات.

وندد قرعاوي بحملات الاعتقال المبرمجة التي تقوم بها أجهزة أمن السلطة ضد الشباب في الضفة، مشيراً لمؤشرات من طرف السلطة يفهم منها بوضوح أنها ماضية في التنسيق الأمني مع الاحتلال، وهاجم قرار اعتقال أمن السلطة للمفكر عبد الستار قاسم، قائلاً: "إنه صوت حر، وكما تعلمون لا يرد أن يسمع أي صوت معارض فوق صوت الأجهزة الأمنية".

وأدان تصريح ماجد فرج الأخيرة معتبراً

إعادة اللحمة الوطنية على قاعدة الشراكة السياسية

د. بحر يطلق مبادرة لإنهاء الانقسام وتشكيل حكومة وحدة وطنية

التحرير، وتشكيل حكومة وحدة وطنية من الفصائل كافة، وانعقاد المجلس التشريعي، والاعلان عن موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية، وبارك بحر الاجتماعات المرتقبة بين حركتي فتح وحماس في الدوحة، داعياً الحركتين لتحمل المسؤولية التاريخية والوطنية في إعادة اللحمة للشعب الفلسطيني.

أطلق د. أحمد بحر مبادرة وطنية لإنهاء الانقسام وإعادة اللحمة الوطنية على قاعدة الشراكة السياسية، مبادرة بحر التي أعلن عنها في مؤتمر صحفي عقده بمقر المجلس التشريعي في مدينة غزة يوم أمس الأول بعد مرور عشر سنوات على الانتخابات التشريعية وما تبعها من حصار ظالم، وتضمنت المبادرة بنود عدة أهمها التمام الإطار القيادي المؤقت لمنظمة



الفصائل الفلسطينية تضطلع بكافة الالتزامات الملقاة على عاتقها في الضفة وغزة.

ثالثاً: التأكيد على انعقاد المجلس التشريعي فور تشكيل الحكومة للاجتماع وإعطاء الحكومة الثقة للتمكن من مساندتها والرقابة عليها وتصويب سلوكها.

رابعاً: الإعلان عن موعد محدد لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية وانتخابات المجلس الوطني والتوافق على قانون انتخابي بشأن المجلس الوطني الفلسطيني.

خامساً: العمل الفوري على المصالحة المجتمعية وجبر الضرر الاجتماعي الناتج عن سنوات الانقسام، وإشاعة أجواء الحرية والديمقراطية وسيادة القانون ونبذ العنف الداخلي، واعتماد أسلوب الحوار البناء للتغلب على كافة الصعاب

سادساً: وضع برنامج سياسي يقوم على القواسم المشتركة، ويفضل في هذا الإطار تفعيل وثيقة الوفاق الوطني مع التوافق على بعض التعديلات التي تلائم التطورات الحالية.

العمل الوطني والسياسي على بصيرة، واستناداً إلى مرجعيات معرفية وفكرية وطنية واضحة.

ودعا لوحدة الشعب الفلسطيني لا سيما في ظل هذه الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة، ووسط المتغيرات الدولية، وبالنظر إلى تعاضد انتفاضة القدس، وما يقدمه شعبنا من تضحيات لإفشال

المخططات الصهيونية في القدس، وطالب حركتي فتح وحماس على وجه الخصوص بتحمل مسؤولياتهم التاريخية والوطنية والإنسانية وإعادة اللحمة للشعب الفلسطيني، وبارك باسم شعبنا اجتماعهم المرتقب في العاصمة القطرية الدوحة.

مبادرة حقيقية

وأعلن باسم الشعب الفلسطيني عن مبادرة وطنية حقيقية للانطلاق نحو آفاق مستقبل واعد على الأسس التالية:

أولاً: الإسراع في التمام الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير الفلسطينية بحضور الجميع للاتفاق على وضع استراتيجية وطنية لمواجهة كافة التحديات وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

ثانياً: تشكيل حكومة وحدة وطنية من كافة

الآلاف من البيوت التي دمرها الاحتلال في غزة؟!، ولماذا يتم فرض الحصار على الدماء وتعمد إبقاءه في حالة نقص دائمة مما يعرض المرضى للخطر الدائم حيث بلغت نسبة العجز في الأدوية بوزارة الصحة 35% من الأدوية وأصبح رصيدها صفر.

شراكة مفقودة

ولفت بحر الأنظار لحرمان حكومة الحمد لله الموظفين وعددهم أربعون ألف من رواتبهم على الرغم من أنهم يقفون على رأس عملهم، مشيراً لمعاناة الخريجين الجامعيين جراء انعدام فرص العمل، مؤكداً أن نسبة البطالة بلغت 43% في حين أن نسبة الفقر 40%.

وأكد أن ذهاب حماس للانتخابات جاء على أساس توحيد الجهد الفلسطيني في إطار السلطة والمنظمة لمواجهة الاحتلال وليس الخضوع لشروطه، كما كان الهدف إعادة تشكيل النظام السياسي الفلسطيني على أساس الشراكة الكاملة في التضحية وفي صنع القرار، داعياً الجميع لدخول حصن الشراكة الوطنية من بوابتها الحقيقية، ألا وهي الاتفاق على قضايا الاجماع الوطني وتحديد المحرمات الوطنية التي يمنع تجاوزها حتى نمارس

الانتخابات وفوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي 60%، أعلنت الرباعية الدولية عدم اعترافها بنتائج الانتخابات إلا إذا اعترفت حماس بالكيان الصهيوني ونبذت المقاومة، واعترفت بالاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني.

وأشار لاستمرار المؤامرة الرامية إلى الانقلاب على نتائج الانتخابات وواد الديمقراطية وفي القلب منها التجربة البرلمانية الرائدة، حيث قام الاحتلال في يونيو 2006م بحملة اختطاف واسعة بحق نواب الشرعية الفلسطينية شملت أكثر من أربعين نائباً وعلى رأسهم د. عزيز دويك وفرضت أحكاماً متفاوتة عليهم، منوهاً لأن لشن الاحتلال ثلاثة حروب من أجل تركيع الشعب الفلسطيني كي يتخلى عن ثوابته وحقه في نيل حقوقه وفرض حصاراً وإغلاقاً كاملاً لمعاقباً الشعب الفلسطيني لأنه اختار الديمقراطية في أنزه صورها.

وتساءل بقوله: "لماذا يغلق معبر رفح أمام المرضى والطلاب وأصحاب الإقامات والحالات الإنسانية، إذ لم يفتح المعبر طوال عام 2015 إلا 24 يوماً متفرقة؟! وهناك 25.200 مسجل للسفر بأمس الحاجة، لماذا لم يتم إعادة الإعمار لعشرات

وناشد بحر الجامعة العربية التي اتخذت قرار فك الحصار عن غزة عام 2009 أن توفي بقرارها، كما ناشد منظمة التعاون الإسلامي، والقادة العرب والبرلمانات العربية والإسلامية والدولية، والمنظمات الأممية والدولية، بتحمل مسؤولياتهم تجاه الأوضاع الصعبة التي يعيشها أهالي قطاع غزة بفعل الحصار الذي يخالف كل القوانين الدولية والإنسانية، ويشكل جريمة حرب وجريمة إبادة وجريمة ضد الإنسانية، وفق كل المقاييس والمعايير القانونية والأخلاقية والإنسانية، وطالبهم جميعاً

بفك الحصار عن قطاع غزة، كما طالب المصريين بالإسراع لفتح معبر رفح للأشخاص والبضائع والكف عن إغراق غزة بمياه البحر.

انقلاب على الديمقراطية

واستعرض مسيرة الأعوام العشرة الأخيرة قائلاً: "عشر أعوام مرّت على انتخابات يناير 2006م، ومنذ اللحظة الأولى وبعد إعلان نتائج

حمل الاحتلال المسؤولية عن حياته التشريعي يتضامن مع الصحفي القيى المضرب عن الطعام منذ سبعين يوما

وقادة الأمة والجامعة العربية قائلًا: "أما أن الأوان أن يفرج عن هؤلاء الأبطال، أما أن الأوان أن تخرجوا عن صمتكم وتفهموا معاناة الأسرى في سجون الاحتلال وتعملوا من أجل إطلاق سراحهم". واستنكر صمت منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية تجاه ممارسات الاحتلال بحق الأسرى وخاصة الأسير القيى المهددة حياته بالموت في أي وقت، مشددًا على ضرورة وقوف جميع فصائل وقوى شعبنا إلى جانب الأسرى وخاصة الأسير القيى، مناشدا فصائل المقاومة الفلسطينية بالعمل على إطلاق سراحه والأسرى كافة.



طالب الدكتور أحمد بحر اتحاد الصحفيين الدوليين بتحمل مسؤولياته تجاه الصحفي الأسير محمد القيى المضرب عن الطعام منذ أكثر من 70 يومًا متتالية، وأكد بحر خلال وقفة تضامنية مع القيى نظمها وزارة الأسرى بمقرها بمدينة غزة بمشاركة نواب المجلس التشريعي أن الصحفي القيى يعرض نفسه للموت من أجل حرية الصحافة، واصفًا إياه بأنه رجل بأمة.

واعتبر الأعمال الصحفية التي قام بها الصحفي القيى سواء كشفه لجرائم الاحتلال، أو الدفاع عن قضية القدس من أنبل الأعمال وأقدسها، وخاطب بحر العالم

خلال حفل نظمته هيئة التوجيه السياسي والمعنوي د. بحر يطالب "الداخلية" بمحاسبة العابثين بأمن القطاع وفقًا للقانون



شعبنا ومقامته ستظل متجهة نحول القدس، مؤكدًا على حق شعبنا في استمرار المقاومة ضد الاحتلال حتى تحرير فلسطين بالرغم من جميع المؤامرات الدولية التي تحاك ضد شعبنا وقضيته العالة.

الاحتلال أو تعترف به، وتعزز صمود المقاومة في قطاع غزة. وشدد على دعم المجلس التشريعي لانتفاضة القدس، محملا السلطة مسؤولية أي محاولات تهدف إلى الالتفاف عليها أو إيقافها لأغراض ومصالح شخصية، وقال إن بوصلة

الفلسطينية، وتقوم على أساس الثوابت وليس التنسيق الأمني مع الاحتلال.

وثن دور الهيئة في التثقيف والاعداد المعنوي والفكري والثقافي لرجال الأمن الفلسطيني على أصول العقيدة الأمنية السليمة التي لا تنسق مع

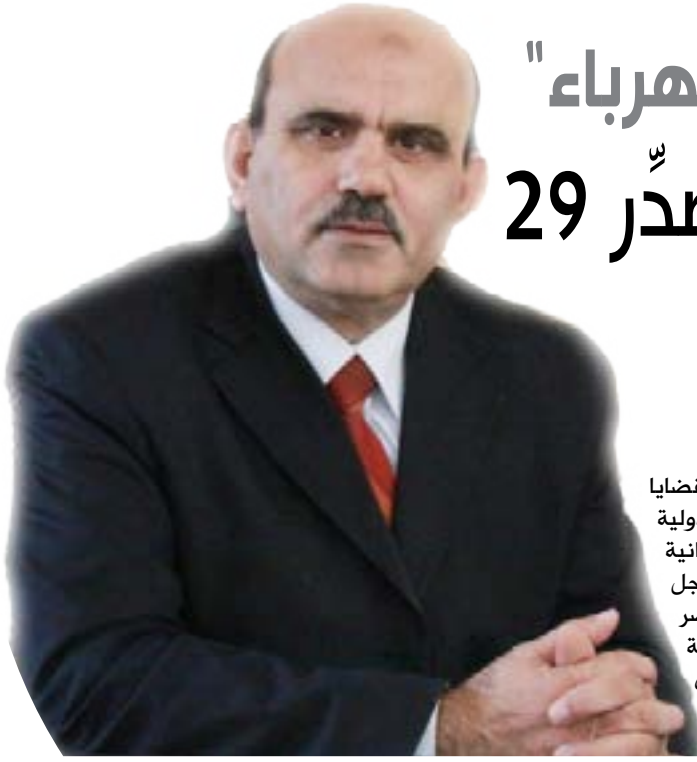
حرف البوصلة عن دعم انتفاضة القدس.

وأكد د. بحر خلال حفل نظمته هيئة التوجيه السياسي والمعنوي في مدينة غزة على دعم المجلس التشريعي لتشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها جميع الفصائل

طالب الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني وزارة الداخلية بغزة بمحاسبة العابثين بأمن القطاع وفقًا للقانون، محذرا من محاولات العبث بأمن المواطنين وممتلكاتهم أو إثارة الفتنة بهدف



العام 2016 سيشهد ثمانية قوانين أهمها "الكهرباء" المدهون: التشريعي يقر 3 قوانين ويصدر 29 قرار خلال العام المنصرم



التي يستخدمها الاحتلال. وتابع: "سيتم التركيز على قضايا المعبر وممارسة الضغوط الدولية من خلال الاتحادات البرلمانية والعربية والإسلامية من أجل الضغط على الشقيقة مصر لفتح المعبر والسماح بحرية السفر والتنقل للأشخاص ذهاباً وإياباً، ومعالجة إدخال البضائع لقطاع غزة عبر معبر رفح على اعتباره معبراً للبضائع والأفراد".

ستفرض علينا تغييرات تشريعية معينة مبنية على حاجة المواطن".

وكشف المدهون عن وجود خطة عمل استراتيجية للمجلس التشريعي على مستوى اللجان والأنشطة الرقابية والتشريعية، مستدركاً أن طبيعة الحالة السياسية تستلزم معالجة قضايا المواطنين بمساحة من المرونة والشفافية وفق مبدأ سيادة القانون، واحترام وتنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم وتعزيز دور القضاء ومؤسسات العدالة.

وقال: "نحن سنستمر في اتجاه تعزيز الأداء الرقابي في عام 2016 بحيث تكون مساءلة كافة المسؤولين في ظل غياب حكومة التوافق وانتقال الصلاحيات إلى الجهات التنفيذية في العمل، وستكون أولوياتنا في الرقابة لضمان نزاهة وجودة الأداء وإعطاء المواطن حقه من الخدمات اللازمة".

وكشف عن مشروع قانون مطروح على مائدة المجلس لتنظيم استهلاك الكهرباء وفق الامكانيات المتاحة في قطاع غزة، ومضى يقول: "أيضاً هناك تفكير لإصدار قانون اجتماعي لحماية حقوق الفقراء". وأشار لأن التشريعي سيقر قانون لمنع استخدام الكاميرات بصورة عبثية، وعلى كيفية استعمالها في المؤسسات والبيوت والمحلات التجارية بما يكفل مصلحة مستخدميها ولا يضر بالمصلحة العامة للمواطنين.

وقال: "نحن في المجلس التشريعي أمام الكثير من المطالبات من نقابات وفعاليات ومؤسسات مختلفة وخاصة فيما يتعلق بتقاعد الموظفين المدنيين منهم والعسكريين، وغياب حكومة الوفاق وعدم قيامها بمهامها الرئيسية في القطاع وكلها أمور وقضايا

والأسرى والحصار، وهناك مطالبات رسمية من التشريعي برفع الحصار عن قطاع غزة تم إرسالها وتوجيهها لقوى فاعلة على المستوى الإقليمي والدولي.

وتابع: "وقد ركز عمل المجلس خلال العام 2015 على قضايا عديدة منها المعابر، والانتهاكات الإسرائيلية وخاصة في القدس والضفة، وفي ذلك ناشدنا كل الجهات المعنية للعمل على تقديم قادة الاحتلال للمحاكم الدولية لمحاكمتهم كمجرمي حرب لما اقترفوه من جرائم بحق شعبنا".

ونوه بأن هناك بعض القوانين تم ترحيلها إلى دورة المجلس التشريعي للعام 2016 ومن أهمها قوانين متعلقة بالعدالة مثل مشروع قانون "أصول المحاكمات الشرعية" الذي يأتي بهدف تحديث القوانين المتعلقة بالقضاء الشرعي لأن القوانين المطبقة حالياً صدرت منذ فترة طويلة وتحتاج إلى مراجعة وتعديل.

وأوضح أمين عام المجلس التشريعي أن أولويات عمل المجلس في العام 2016 تركزت حول قضايا الحصار ورصد الانتهاكات الإسرائيلية بحق شعبنا، وتكثيف الجهود لتقديم قادة الاحتلال للمحاكم الدولية، والتواصل مع البرلمانات العربية والإسلامية والدولية ووضعها في صورة تطورات القضية الفلسطينية، بالإضافة لما نحتاج من قرارات في هذا الإطار، وقضايا الانتهاكات الإسرائيلية وعمليات القتل الميداني التي ترتكب بحق أبناء شعبنا، ووقف حملة اعتقال النواب

أكد أمين عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون أن المجلس أقر خلال العام 2015 ثلاثة قوانين، كما أصدر 29 قراراً من ضمنها (18) قرار متعلقة بتقارير اللجان وجاءت بهدف تلبية احتياجات المواطنين الفلسطينيين والتخفيف من آثار الحصار وتعزيز الثوابت الوطنية.

وأوضح المدهون في تصريح صحفي خاص "للبرلمان" أن القوانين التي أقرها المجلس هي قانون معدل لقانون الأراضي العمومية، قانون السجل العدلي، وقانون الرسوم العامة، مبيناً أنه ما زال معروضا على المجلس التشريعي أكثر من 8 مشاريع قوانين تم ترحيلها للعام 2016 تمهيداً لمناقشتها ومن ثم إقرارها.

وأكد أن العام 2015 كان من أكثر الأعوام اهتماماً بالجانب الذي له علاقة باحتياجات المواطنين والتغلب على آثار الحصار والحفاظ على الثوابت ودعم صمود أبناء شعبنا في مدينة القدس والضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 48، منوهاً لأنه كان يغلب على عمل المجلس الجانب الرقابي لمتابعة أداء الدوائر الحكومية من أجل تقديم أفضل الخدمات وأجودها للمواطنين، موضحاً بأن هذه القوانين هي بطبيعتها تقدم خدمة للمواطنين في ظل هذه الحالة التي يعيشها المواطن الفلسطيني في قطاع غزة .

وأوضح أن لجان المجلس التشريعي قدمت 18 تقريراً للمجلس وصدرت بقرارات، تركزت حول قضايا الثوابت الفلسطينية، وكان أهمها قضية القدس

لجنة التربية تعقد اجتماعها الدوري وتناقش أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال وملفات أخرى

بهدف وضع الحلول المناسبة لهذه الأزمة، ملفاً لمناقشة اللجنة مذكرة حول مراحل مشروع قانون تنظيم المهن الصحية والتي سيتم عرضها على أعضاء اللجنة في الاجتماع القادم لوضع ملاحظاتهم النهائية عليها.

إلى ذلك ناقشت اللجنة أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال مندة باستمرار ممارسة سياسة التعذيب والتنكيل الممنهج بحق الأسرى وخاصة سياسة العزل الانفرادي، مشيدة بنضال الأسير الصحفي محمد القيق المضرب عن الطعام منذ ثلاثة وسبعون يوماً على التوالي احتجاجاً على اعتقاله التعسفي.

واستعرضت اللجنة في اجتماعها عدد من شكاوى الموظفين في وزارة الصحة ومنها قضية الاعتداء على زملائهم من قبل بعض المواطنين أثناء ساعات الدوام الرسمي، مشددة على إدانة الاعتداء على الموظفين بالوظيفة العامة، ومن الجدير ذكره أن الاجتماع تم بحضور أعضاء اللجنة النواب، خميس النجار، سالم سلامة، يونس أبو دقة، جميلة الشنطي، وهدي نعيم.



عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية مطلع الأسبوع الحالي اجتماعاً دورياً ناقشت خلاله عدد من القضايا المهمة المطروحة على جدول أعمالها، ومنها التقارير الواردة للجنة من ديوان الرقابة المالية والإدارية والمتعلقة بأداء بعض الوزارات والهيئات الحكومية.

بدوره أوضح رئيس اللجنة النائب عبد الرحمن الجمل أن لجنته تلقت في الآونة الأخيرة تقارير من ديوان الرقابة المالية والإدارية متعلقة بعمل عدة جهات حكومية منها وزارات الصحة والتعليم والأوقاف وغيرها من المؤسسات والهيئات، منوهاً لأن اللجنة ناقشت تلك التقارير وأوكلت لبعض أعضائها مهمة التواصل مع الوزارات المعنية لمناقشة الملاحظات الواردة في التقارير، ومتابعة تنفيذ التوصيات وفقاً للأصول والقانون.

وأضاف الجمل أنه تم خلال الاجتماع مناقشة قضية نقص الكوادر البشرية في بعض الدوائر الحكومية في وزارتي الصحة والتعليم، مشيراً لأن لجنته ستبحث الأمر مع ديوان الموظفين العام

قدموا مساعدات مالية لعائلات متعففة نواب التشريعي يستقبلوا رئيس بلدية غزة ويناقشوا واقع مستشفى شهداء الأقصى



استقبل نواب المجلس التشريعي في محافظة غزة بمكتبهم مؤخراً رئيس البلدية نزار حجازي واستمعوا منه لشرح حول واقع البلدية ومشاريها وخططها ومعوقات عملها، وكان في استقبال وفد البلدية كل من النواب أحمد أبو حلبية، جمال نصار، مروان أبو راس، ومحمد فرج الغول.

بدورهم رحب النواب بالوفد الزائر متمنين دور بلدية غزة في التخفيف من معاناة أبناء شعبنا الفلسطيني بكافة السبل والإمكانيات المتاحة رغم الحصار الذي يتعرض له القطاع منذ عشر سنوات متتالية، مشددين على ضرورة التواصل المستمر مع البلدية للاستماع للمعوقات والمشاكل التي تواجه طواقمها والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها بالتعاون مع جهات الاختصاص.

وشدد النواب على وقوفهم بجانب البلدية وغيرها من المؤسسات المهمة والتي تسعى لتقديم الخدمة للمواطنين وتحقيق مصالحهم، مقدمين شكرهم لرئيس البلدية والمجلس البلدي وطواقم البلدية العاملة على جهودهم المكثفة خلال المنخفض الأخير الذي ضرب البلاد واستمرت آثاره لعدة أيام.

من ناحيته أشاد حجازي بالجهود المبذولة من قبل نواب غزة في تواصلهم المباشر مع بلدية غزة وتنسيقهم لتزليل

منطقة جنوب غزة، وقدم لهم مساعدات عينية ومالية عاجلة بالتعاون مع جمعية الزيتون للإغاثة والتنمية، واطلع النائب نصار والوفد المرافق له على حجم معاناة تلك الأسر المستورة جراء حالة الفقر المدقع وكنتيجة مباشرة للحصار المفروض على القطاع، منوهاً لأنه يسعى جاهداً لتوفير المتطلبات الأساسية للعائلات التي لا تجد لها مصدر دخل، وذلك بالتعاون مع الجمعيات الخيرية والجهات المعنية.

عبد الرحمن الجمل، وهدى نعيم. بدوره أشار وكيل الوزارة لأن الطواقم الطبية بوزارته يبذلون جهوداً غير عادية من أجل الإبقاء على الخدمة الطبية مستمرة دون انقطاع أو توقف، وللحيلولة دون انهيار القطاع الصحي الأمر الذي سيكون له عواقب وخيمة على المجتمع، داعياً جميع الجهات لممارسة ضغوط على حكومة الوفاق لإجبارها على القيام بواجباتها تجاه القطاع الصحي في غزة.

عائلات فقيرة

وفي سياق منفصل زار النائب في المجلس التشريعي جمال نصار العديد من العوائل الأشد فقراً في

الحكومية بما يعود بالنفع على المواطنين.

مستشفى شهداء الأقصى

إلى ذلك ناقش نواب المحافظة الوسطى مع وكيل وزارة الصحة د. يوسف أبو الريش أبرز المشاكل التي تواجه سير العمل في مستشفى شهداء الأقصى بالمحافظة، سواء مشكلة نقص الكوادر الطبية، أو تهالك وانتهاء صلاحية الأجهزة والمعدات الطبية المتوفرة بالمستشفى وغير ذلك من إشكاليات العمل اليومية الإدارية والطبية، جاء ذلك خلال زيارة نظمها وفد نواب الوسطى لوكيل الوزارة بمكتبه مؤخراً وضم الوفد كل من النواب سالم سلامة،

العقبات، وأطلع النواب على أهم المشاريع التطويرية لمرافق المدينة وبنيتها التحتية حتى تستطيع تلبية حاجات المواطنين، مشيراً للإجراءات التي اتبعتها طواقم البلدية للحد من تأثيرات المنخفض الجوي على مواطني المحافظة.

ونوه لأن البلدية تسعى لتكثيف العلاقات الخارجية مع الجهات الداعمة والبلديات المماثلة حتى تتمكن من تنفيذ بعض المشاريع وتوفير التمويل اللازم لمشاريع ومنشآت حيوية تخدم مواطني محافظة غزة، مشيراً لآليات التعاون المتبعة من قبل البلدية مع جميع المؤسسات والوزارات والهيئات





آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد

حول خلافة الرئيس

مركزية الحكم والقرار والسيطرة على زمام كل الأمور فكرة لا تمت للديمقراطية بأي صلة، ولا تنم عن احترام الحكام للمحكومين أو الشعوب، لا أدري لماذا يتشبث الحكام والرؤساء بالحكم في بلادنا العربية غالباً حتى الممات، ولا أعلم سبباً وجيهاً واحداً لتمسكهم بالبقاء في سدة الحكم على الرغم من سوء إدارتهم للشأن السياسي والاقتصادي، أصبح العالم كله يعلم أن مركزية الحكم والقرار نظام متخلف أو على الأقل ليس سوي.

لدينا في بلادنا رجل تجاوز الثمانين من عمره ببضع سنين وعلى الرغم من ذلك ما زال يسيطر على كل ما يستطيع السيطرة عليه، دون مراعاة لحيوية المجتمع وشبابه، فالمجتمعات الفتية الشابة تمتلئ بالقيادات الواعدة التي لو قدر لها وهيئت أمامها الظروف لأظهرت إبداعاً يعز نظيره، ويكون محل فخر لشعوبهم وعموم أهل الأرض.

لا أستغرب الصراع الصامت بين أقطاب المراكز السياسية على خلافة الرئيس، وتجذني في شدة الغرابة من عدم إقدامه على ترتيب الأوراق وتنظيم شؤون الحياة السياسية من بعده، رغم علمه بأن من حوله سيقتلون من بعده للوصول إلى كرسيه حال شغوره أو قل فور شغوره. بدا واضحاً في الآونة الأخيرة استعداد بعض القوم لطرح أنفسهم كأصحاب حق في خلافة رئيس السلطة حال غيابه أو إذا تعذر عليه ممارسة أعماله الرئاسية لسبب أو لآخر، وهم يتسابقون للظفر بتأييد هذا الطرف أو ذاك، وفي هذا الإطار تأتي المباهاة بخدمة الاحتلال والحفاظ على أمنه وأمن مستوطنيه وتسخير كل الإمكانيات لحماية جنوده ورعاياه.

لا شك أن الأطراف الإقليمية والدولية ومراكز القوى والنفوذ من حولنا ترقب الأمر عن كثب، وقد أعدت للأمر عدته وجهزت خليفته المفضل وتنتظر اللحظة المناسبة للإعلان عنه أو تقديمه لنيل ثقة بقية المعنيين، ولا أدري لماذا ننتظر من غيرنا التخطيط لنا ورسم مستقبلنا.

إنني لا أتمنى أن تعم الفوضى ولا أن يقتتل القوم للوصول إلى قمة هرم خاوي وخرب، لذا أقترح على السيد الرئيس المبادرة للتخفيف من أعباءه في حياته وحضوره الذهني على الأقل، حتى يضع حداً لحالة التنافس غير المحمود بين أقطاب سلطته في الوصول إلى ما يرغبون الوصول إليه، وليبدأ بتمهيد الأجواء وتصفيته لإجراء الانتخابات سواء التشريعية أو الرئاسية وعلى جناح السرعة حتى يلتئم شمل الوطن المكلوم بفعل سياساته العنصرية.

الحقيقة أن الرئيس يلزمه خلفاء وليس خليفة واحد، فهو يستحوذ على عدة رئاسات والواجب الوطني يحتم عليه أن يفسح المجال للشرفاء ليتقدموا لقيادة حركة فتح التي يرأسها منذ رحيل أبو عمار رحمه الله وحتى الآن، عليه أن يترك رئاستها لعلها تعود لماضيها وتحافظ على إرثها النضالي وتاريخها الذي كتبه رجالها بالدم قبل الحبر.

يلزمنا أيضاً لمنظمة التحرير الفلسطينية مستقلاً عن رئيس حركة فتح، ورئيساً للسلطة غير رئيس فتح والمنظمة فلا يعقل أن تتركز السلطات المركزية الثلاثة المذكور في يد شخص واحد مما كانت قدراته السياسية والإدارية والقيادية كأنه ليس في شعبنا قائد غيره، على الأطر الحركية الفتاوى أن تتدارك الموقف وتسعى لإصلاحات قيادية فيها قبل فوات الأوان، وعلى القوى الأخرى أن تتظافر جهودها لتنقية وتقوية المنظومة السياسية برمتها وتقويم المسار المعوج منذ اتفاق أوسلو المشؤم.

التشريعي يعزي بشهداء النفق



قدم وفد برلماني يتقدمه د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي، وأجاب العزاء لذوي شهداء النفق السبعة الذين ارتقوا خلال عملهم في التجهيز والاعداد في نفق شرق مدينة غزة، وضم الوفد النواب، مروان أبو راس، جمال نصار، محمد فرج الغول، وأحمد أبو حلبية، وأكد النواب أثناء تجوالهم على بيوت العزاء على أن ما قدمه شهداء الاعداد والتجهيز في كتائب القسام وفصائل المقاومة الفلسطينية يقرب شعبنا إلى النصر والتحرير.

بدوره أكد بحر أن جهود الاعداد وتجهيز البنية التحتية للمقاومة ستفرض معادلات جديدة إذا ما فكر الاحتلال بارتكاب أي حماقة ضد قطاع غزة لاحقاً، منوهاً لأن الانفاق ستشكل للعدو مفاجآت من العيار الثقيل، معتبراً أن الاستعداد لمواجهة العدو هو من أوجب الواجبات الوطنية في المرحلة الحالية. وأضاف قائلاً: "نحن في غزة سنتحدى الاحتلال وسنمضي نقدم الشهيد تلو الشهيد حتى دحر آخر محتل إسرائيلي عن تراب أرضنا المباركة فلسطين"، مطالباً الأمة العربية والإسلامية بدعم المقاومة والوقوف مع غزة حتى النصر وتحرير بقية فلسطين من دنس يهود.

ولفت إلى أن الشهداء مضوا على طريق النصر والتحرير ودمائهم وقود لانتفاضة القدس، مبيناً أن شعبنا سيستمر على هذا الطريق ولن يخذل الشهداء والجرحى وكل من ضحى من أجل تحرير فلسطين، مؤكداً أن انتفاضة القدس مستمرة بإيمان وعطاء شباب أهلنا في القدس والضفة الغربية والمناطق المحتلة عام 1948، ودعا أهلنا في القدس والضفة إلى الصمود والثبات والاستمرار في انتفاضة القدس.



د. بحر يفتتح المعرض الأثري "كنوز فلسطين" في قصر الباشا

افتتح الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني المعرض الأثري الذي تنظمه وزارة السياحة والآثار بعنوان "كنوز فلسطين" وذلك يوم أمس في قصر الباشا بحضور الوكيل المساعد للوزارة د. محمد خلة، وعدد من المسؤولين والمهتمين بالآثار الفلسطينية والتاريخية.



■ تنسيق ومتابعة
حسام علي أبو ججوح

■ سكرتير التحرير
نزار حسن أبو جزر

■ مدير التحرير
ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

تصدر عن: الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني



+970 8 2829016



+970 8 2827037



plc.gov.ps



plc.gaza



plcmedia



info.plc@gov.ps